قواعد السلوك المهني للمراجعة ودورها في تطوير الممارسة المهنية للمراجعة الداخلية بالمصارف
السودانية

**Audit professional ethics rules and its role in developing the professional
practice of internal auditing in Sudanese banks**

د. حسن عوض حسن خالد *

* الأستاذ المحاسب جامعة النيلين - السودان

المستخلص

تمثلت مشكلة الدراسة في عدم اهتمام بعض إدارات المراجعة الداخلية بالمصارف السودانية بتطبيق قواعد السلوك المهني للمراجعة الداخلية، والاستفادة منها في تطوير الممارسة المهنية للمراجعة الداخلية. هدفت الدراسة إلى تشجيع إدارات المراجعة الداخلية بالمصارف على تطبيق معايير وقواعد السلوك المهني للمراجعة الداخلية، بدراسة العلاقة بين قواعد السلوك المهني للمراجعة الداخلية والأداء المهني للمراجعة الداخلية وتطويره. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: الاستقلالية التي يتمتع بها المراجع الداخلي عند وضع برنامج المراجعة تساهم في تطوير الممارسة المهنية للمراجعة الداخلية. أوصت الدراسة بعدة توصيات منها، ضرورة زيادة وعي المراجعين الداخليين في المصارف السودانية بقواعد السلوك المهني للمراجعة الداخلية وأهمية الالتزام بها.

الكلمات المفتاحية: المراجعة، السلوك المهني، تطوير الممارسة.

Abstract

The problem of the study represented in lack of interest of some internal audit managements in Sudanese banks in implementing professional ethic rules of audit and to its advantages in developing professional practice of internal audit. The study aimed to encourage internal audits management in banks for implementing audit's standards and professional ethic rules, study the relationship between professional ethic rules of audit and professional performance of internal audit and developing it. The study found several results, among which is that, the independence of internal auditor when planning for auditing distributes in developing professional practice of internal audit, The study recommended several recommendations, among which is that, need for increasing the awareness of internal auditors in Sudanese banks for internal audit's professional ethic rules and its importance of implementing it.

Key words: audit, professional ethics, professional practice.

أولاً: الإطار المنهجي:

تمهيد:

أدى التطور الاقتصادي والتكنولوجي الذي يشهده العالم المعاصر إلى تطور منظمات الأعمال من حيث التوسع في أنشطتها وأحجامها، مما زاد الأعباء على مهنة المراجعة بصفة عامة والمراجعة الداخلية بصفة خاصة؛ حيث تطلب الأمر من المراجعة الداخلية تطوير آلياتها وأساليبها وأدواتها لتواكب هذا التطور الهائل في قطاع الأعمال، ولذلك قامت المنظمات المهنية المعنية بالشأن المحاسبي والمراجعة بإصدار مجموعة من المعايير التي تحكم عمل المراجعة بصفة عامة والمراجعة الداخلية بصفة خاصة، بغية تسهيل عملية الرقابة الداخلية وعمليات المراجعة الداخلية على وجه التحديد، وتشمل معايير المراجعة مجموعة من قواعد السلوك المهني التي يجب أن يلتزم بها المراجع الداخلي عند ممارسته لمهنة المراجعة ولتحقيق أهداف عملية المراجعة الداخلية، و لأن بيئة الأعمال في السودان ليست بمنأى عن تلك التطورات، جاءت هذه الدراسة لاستكشاف دور قواعد السلوك المهني في تطوير الممارسة المهنية للمراجعة الداخلية بالمصارف السودانية.

مشكلة الدراسة:

تمثلت مشكلة الدراسة في عدم اهتمام بعض إدارات المراجعة الداخلية بالشركات السودانية بتطبيق قواعد السلوك المهني للمراجعة، والاستفادة منها في تطوير الممارسة المهنية للمراجعة الداخلية. وعليه يمكن تلخيص المشكلة في التساؤلات التالية:

1. هل هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين استقلالية المراجع وتطوير الممارسة المهنية للمراجعة

الداخلية بالمصارف السودانية؟

2. هل هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الكفاءة المهنية للمراجع وتطوير الممارسة المهنية

للمراجعة الداخلية بالمصارف السودانية؟

أهمية الدراسة:

تتمثل الأهمية العلمية للدراسة في بيان مفهوم وأهمية وأهداف المراجعة الداخلية وقواعد السلوك المهني للمراجعة، كما تعتبر هذه الدراسة إضافة قيمة للمكتبة العلمية بما توفره من معلومات عن متغيرات الدراسة لطلاب العلم والباحثين.

وتتمثل الأهمية العملية في توضيح مدى تطبيق قواعد السلوك المهني للمراجعة بالمصارف السودانية، وبيان كيفية الاستفادة من قواعد السلوك المهني للمراجعة في تطوير الأداء المهني للمراجعة الداخلية.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. التعرف على مدى تطبيق إدارات المراجعة الداخلية بالمصارف السودانية لقواعد السلوك المهني للمراجعة.
2. دراسة العلاقة بين قواعد السلوك المهني للمراجعة والأداء المهني للمراجعة الداخلية وتطويرها.
3. تشجيع إدارات المراجعة الداخلية على تطبيق معايير وقواعد السلوك المهني للمراجعة.
4. الوصول لنتائج والحصول على توصيات من شأنها المساهمة في الاستفادة من نتائج الدراسة في تحقيق أهدافها.

فرضيات الدراسة:

تسعى الدراسة إلى اختبار الفرضيات التالية:

- الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استقلالية المراجع وتطوير الممارسة المهنية للمراجعة الداخلية بالمصارف السودانية.
- الفرضية الثانية: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الكفاءة المهنية للمراجع وتطوير الممارسة المهنية للمراجعة الداخلية بالمصارف السودانية.

منهجية الدراسة:

اتبعت الدراسة المنهج التاريخي في تتبع الدراسات السابقة ذات الصلة، والمنهج الاستنباطي في صياغة مشكلة وفرضيات الدراسة، والمنهج الاستقرائي في اختبار صحة الفرضيات، والمنهج الوصفي التحليلي في الدراسة الميدانية، تم جمع البيانات الأولية باستخدام الاستبانة بمصرف الادخار ولاية الخرطوم في عام 2019م، أما المصادر الثانوية فهي الكتب والمراجع والرسائل الجامعية والمجلات والدوريات العلمية والمواقع الإلكترونية.

ثانياً: الدراسات السابقة:

هنالك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع الدراسة منها:

دراسة: سامح، إيمان، (2010م):

هدفت الدراسة إلى التعرف على الأنشطة التي يمارسها المراجع الداخلي ليساهم في تحسين كفاءة نظم الرقابة الداخلية المطبقة في الشركات، وكذلك تقويم تلك الرقابة لوضعها في الإطار الذي يحقق أهداف الشركة، وتحقيقاً لهذا الهدف سيتم استعراض مفهوم المراجعة الداخلية وأهدافها ومهامها، وكذلك التطرق إلى مفهوم نظم الرقابة الداخلية ومكوناتها وأهميتها، ولتحقيق أهداف الدراسة تم اختبار عدة فرضيات منها، لحكمة الشركات أهمية إستراتيجية عند تطبيقها في مختلف المجالات، و للمراجعة الداخلية دور في تقويم نظم الرقابة الداخلية، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة طردية قوية جداً بين المراجعة الداخلية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية، تمثل الرقابة سواء كانت داخلية أو خارجية من أهم الآليات الرقابية التي يعتمد عليها مفهوم حوكمة الشركات وكذلك المراجعة الداخلية.

دراسة: عبد الرحمن (2012م):

هدفت الدراسة إلى توضيح الإطار العام لأخلاقيات مهنة التدقيق والتعرف على جوانبها بهدف تحديد ما تتضمنه من جوانب أخلاقية، وتحديد الجوانب الإيجابية المساعدة على تحسين جودة عملية التدقيق، ولتحقيق أهداف الدراسة تم اختبار عدة فرضيات منها، لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للموضوعية والاستقلالية التي يتمتع بها مدقق الحسابات على جودة عملية التدقيق، ولا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للأمانة والاستقامة التي يتمتع بها مدقق الحسابات على جودة عملية التدقيق، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها، أنه يوجد تأثير للموضوعية والاستقلالية، الأمانة والاستقامة، المصداقية، النزاهة والشفافية، السرية، والكفاءة التي يتمتع بها مدقق الحسابات على جودة عملية التدقيق من وجهة نظر المديرين الماليين والمدققين الداخليين والخارجيين في الشركات الصناعية الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.

دراسة: Ali، (2012)

هدفت الدراسة إلى توضيح المعايير التي تلبى قواعد الممارسة المهنية والسلوك، دراسة مدى امتثال المراجعين للقواعد المناسبة: قواعد السلوك المهني والأسباب الرئيسية لضرورة إصدار رسمي من قواعد

السلوك المهني والالتزام به، واختبرت الدراسة عدد من الفرضيات متعلقة بخمس مستويات مستوى استقلال المراجعة الداخلي، ومستوى العناية المهنية والتي يتفرع منها مسؤوليات قسم المراجعة الداخلية مسؤوليات المراجع الداخلي، ومستوى نطاق العمل والمستوى الرابع أداء عمل المراجعة، والمستوى الخامس إدارة قسم المراجعة الداخلية، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها، أن هناك توجها دوليا نحو خلق قيمة لمعايير الممارسة المهنية وقواعد السلوك المهني للمراجعة الداخلية وتعظيم دورها، وهناك اعتراف دولي من قبل المؤسسات والهيئات ذات العلاقة بالإصدار التي صدرت من قبل المعهد الدولي للمراجعين في الولايات المتحدة الأمريكية.

دراسة: Kabugho، (2013)

هدفت الدراسة إلى استكشاف مستوى الأخلاق وجودة المراجعة الداخلية ليكون الاستخدام الفعال للأموال في السلطات المحلية، وتحديد العلاقة بين الأخلاق وجودة المراجعة الداخلية. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتم استخدام استمارة الاستبانة لجمع البيانات من بعض المقاطعات المحلية في يوغندا، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها، إن المراجعين الداخليين يؤدون عملهم بصدق واجتهاد، وإفصاح كما أنها كشفت أن جميع الحقائق الجوهرية المعروفة لهم، وفقا لمعايير الممارسة المهنية لمهنة المراجعة، أن الأخلاق تؤثر على نوعية وجود المراجعة الداخلية متضمنة جودة عمل المراجعة الداخلية الملتمزم بالمعايير الأخلاقية، أن المراجعين الداخليين في هذه المقاطعات المحلية يؤدون أداء جيدا بقدر الاهتمام بالأخلاق ولكن يحتاج إلى التحسين في نوعية العمل يجري تنفيذها.

دراسة: حفيصة (2015م)

هدفت الدراسة إلى التعرف على فعالية وأداء وظيفة المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر بالمؤسسة الاقتصادية، التعرف على مختلف أدوار المراجعة الداخلية التي تسمح بتحديد كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية ودورها في إدارة المخاطر، و لتحقيق أهداف الدراسة تم اختبار عدة فرضيات منها، توجد علاقة ارتباطية بين مساهمة وظيفة المراجعة الداخلية بشكل فعال في إدارة المخاطر بالمؤسسة الاقتصادية، و توجد علاقة ارتباطية بين مساهمة المراجعة الداخلية في تحديد وتقييم المخاطر وللاستجابة لها بالمؤسسة الاقتصادية، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك إدراك لدى إدارة المراجعة الداخلية بأهمية إدارة المخاطر بالمؤسسة الاقتصادية، وأهمية وضع إجراءات مراجعة تأخذ في الحسبان المخاطر التي تتعرض لها

المؤسسة، تقوم وظيفة المراجعة الداخلية بوضع نظام لإجراءات إدارة المخاطر في المؤسسة ومراقبته وتقييم فعاليته.

ثالثاً: الإطار النظري:

1. مفهوم قواعد وآداب السلوك المهني:

جميع المهن كالمهنة والهندسة والمحاماة والمحاسبة لابد أن يكون لها دليل لآداب المهنة وسلوكها والذي يتوجب على أعضائها الالتزام به حرصاً على كرامة المهنة وثقة الجمهور بها وفي مهنة المحاسبة والتدقيق أهم ما تصبو إليه الجهات المهنية العالمية ولأهمية الدور الذي تقوم به مهنة المحاسبة والتدقيق وخطورته فإن سلوك المحاسب والمدقق وأخلاقيتهما يعدان حجر الأساس في نجاح المهنة (التميمي، 2006م، ص 63).

هناك من عرف الالتزامات الأخلاقية بأنها عبارة عن مبادئ ومثل عامة للسلوك المثالي يشجع على مستوى عالٍ من الأداء من خلال تأكيدها على النشاط الإيجابي (الجلي، 1996م، ص 196).

كما عرفها أحد الكتاب بأنها مجموعة من القواعد والأصول المتعارف عليها عند أصحاب المهنة التي تستلزم من المحاسب والمدقق سلوكاً معيناً يقوم على الالتزام وذلك للمحافظة على المهنة وشرفها لأن الإخلال بها خروج عنها وعن شرفها (الديني، 2007م، ص 6).

وعرفها آخر بأنها دراسة للمبادئ والقواعد الأخلاقية الخاصة بممارسي مهنة المحاسبة والتدقيق مبتعداً بذلك عن أخلاقيات التطبيقية والتي تعني دراسة للمشكلات الأخلاقية والخيارات والمعايير في وظائف ومهن معينة ومواقف عينة محددة وكيفية تطبيق النظريات والمفاهيم القيمة في سياقات معينة (جمعة، 2006م، ص 2).

تعتبر القواعد العامة للسلوك مرشد للفرد لتحديد نوعية السلوك الشخصي المناسب. ومن الطبيعي فإن هذه القواعد تأخذ في حساباتها المتطلبات والقيود المفروضة من المجتمع والواجبات الأخلاقية وتأثير أعمال الفرد على الآخرين (الصبان وهلال، 1998م، ص 143).

ولمهنة التدقيق آداب وقواعد سلوك مهني وضعت من قبل نقابات المحاسبة والمدققين والتي تلزم هذه المعاهد والنقابات أعضائها وجوب مراعاتها بدقة حفاظاً على إيجاد مستوى رفيع للمهنة لغرض تنظيم العلاقات بين المحاسبين القانونيين بعضهم البعض الآخر وعلاقاتهم مع الجمهور بشكل عام (عثمان، 1999م، ص 33).

من ذلك يتضح أن قواعد السلوك المهني هي التزام المدققين والمهنيين بالقوانين والأنظمة ذات الصلة وتجذب أي عمل قد يسيء إلى المهنة المراجعة.

2. أنواع قواعد السلوك المهني:

ويرى أحد الكتاب أن السلوك المهني يتضمن خمس قواعد رئيسية مهمة هي (جمعة، 2009م، ص 105 - 106):

أ. **النزاهة:** يجب على المدقق والمحاسب المهني أن يكون أميناً وصادقاً في جميع العلاقات المهنية والتجارية، ولذا يجب ألا يكون للمحاسب المهني أو المدقق علاقة مع التقارير أو القوائم أو المعلومات حيث يعتقد أن هذه المعلومات تحتوي على عبارات خاطئة أو مضللة بشكل كبير وتحتوي على عبارات أو معلومات مقدمة بطريقة غير مسؤولة وتحذف أو تخفي المعلومات التي يطلب شملها حيث يكون هذا الحذف أو الإخفاء مضللاً.

ب. **الموضوعية:** هي التي يفترض إلزاماً على جميع المحاسبين بان لا يتعاونوا في حكمهم المهني أو التجاري بسبب التحيز أو تضارب المصالح أو التأثير غير المفرط للآخرين، كما يمكن أن يتعرض المحاسب المهني لحالات قد تضعف من موضوعيته.

ت. **الكفاءة والعناية المهنية:** ينبغي على المحاسب أن يؤدي مهامه بكل اجتهاد وعناية وفقاً للمعايير الفنية والمهنية المعمول بها عند تقديم الخدمات المهنية وتتضمن المحافظة على المهارات والمعرفة الفنية بالمستوى المطلوب وتأدية المهام بكل اجتهاد وعناية وفقاً للمعايير الفنية والمهنية المعمول بها.

ث. **السرية:** هي التي يفترض إلزام المحاسبين والمدققين بالامتناع عن كشف معلومات سرية خارج الشركة والتي يمكن الحصول عليها نتيجة العلاقات المهنية واستعمال المعلومات السرية التي يتم الحصول عليها نتيجة العلاقات المهنية لمصلحتهم الشخصية أو أطراف أخرى (عمر، 2000م، ص 7-8).

ج. **الأمانة:** يتطلب هذا المبدأ أن يكون الفرد صادقاً وصريحاً ومباشراً ولا يسرق ولا يغش، وأن أهم أخلاق المسلم هي أمانته.

ح. **الاستقامة:** حيث يجب على الفرد أن يكون صاحب مبدأ. أمين مرفوع الرأس شجاعاً يعمل بما يقتنع به.

خ. **حفظ الوعد:** يشير هذا المبدأ بأنه يتعين على الفرد أن يحفظ الوعد الذي يقطعه على نفسه. وينفذ الالتزامات ويقوم باحترام الاتفاقيات.

د. **الكفاءة المهنية:** هي على المدقق ألا يقبل سوى الخدمات المهنية التي يستطيع هو أداءها بكفاءة.

من ذلك يتضح أن الأمر يتطلب الحصول على معلومات كافية وملائمة و على المدقق الحصول على القدر المناسب من المعلومات بحيث تكون أساساً معقولاً للنتائج والتوصيات التي يتوصل إليها فيما يتعلق بالخدمات المهنية التي يؤديها.

3. أهمية قواعد السلوك المهني:

إن أطراف عديدة تعتمد بدورها على ما يقدمونه من خدمات خلال ممارستهم لهذه المهنة، وبالتالي فإن من مصلحة كل المراجعين الالتزام بمجموعة من القواعد لتنظيم أدائهم المهني (محمود وعبدالمعظم، ب.ن، ص124)، وإن أهمية الالتزامات الأخلاقية بالنسبة لمهنة المراجعة تتمثل في أن العلاقة المميزة لأي مهنة تمكن في قبول مسؤولياتها تجاه أفراد المجتمع ومسؤولية المدقق المهني لا تقتصر على تلبية احتياجات الزبون وصاحب العمل ومعايير المحاسبة، وإنما تحددها بصورة كبيرة المصلحة العامة، ولدى المدققين ودورهم في المجتمع خلال الاعتماد على نتائجهم وتوصياتهم وآرائهم في العمليات المحاسبية التي تتم في المنشأة والتي لها تأثير على المجتمع، وأن المدققين يمكن أن يحافظوا على مركزهم الجيد عند استمرارهم في تقديم الخدمات المتميزة للجمهور، وإن قواعد السلوك المهني تحدد واجبات المراجع تجاه عملائه مثلما تبين حقوقه على الآخرين (الراوي، 2007م، ص 47).

4. مبادئ الحوكمة:

نظراً لأهمية الحوكمة ودورها اهتمت العديد من الهيئات والتنظيمات ذات الصلة بتطبيقها، بمحاولة وضع مبادئ أو قواعد للحوكمة، فصدرت عدة مبادئ اتفقت في بعض جوانبها واختلفت في جوانب أخرى، إلا أن أبرزها كانت المبادئ التي قدمتها منظمة (OECD) عام 1999م وتم تعديلها في عام 2004م، وتتمثل فيما يلي (جزولي، 2019م، ص 80-81):

أ. مبدأ توافر الأسس اللازمة لفاعلية حوكمة الشركات.

ب. مبدأ حماية حقوق المساهمين.

ت. مبدأ المساواة بين المساهمين في المعاملة.

ث. مبدأ دور الأطراف أصحاب المصلحة في الحوكمة.

ج. مبدأ الإفصاح والشفافية.

ح. مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة.

5. مقاييس جودة المراجعة الخارجية:

تعتبر جودة المراجعة من الموضوعات الشائعة في علم المراجعة، لذا عبرت عنها الدراسات في أدب المراجعة بمقاييس ومؤشرات ومفاهيم بديلة، واستخدمت الدراسات والأبحاث مقاييس مختلفة منها ما يلي (القليطي، 2018م، ص21):

- أ. استخدام المستحقات الاختيارية كمقياس لقياس جودة المراجعة الخارجية.
- ب. استخدام رأي المراجع الخارجي في التقرير عن استمرارية المنشأة.
- ت. استخدام أتعاب منشأة المراجعة كمقياس لجودة المراجعة الخارجية.
- ث. استخدام رأي المراجع المعدل في حالة وجود قيود على عملية المراجعة كمقياس لجودة المراجعة الخارجية.
- ج. استخدام الرقابة على جودة المراجعة كمقياس لجودة المراجعة الخارجية كما أشارت بعض الدراسات إلى أن هنالك منهجان شائعان لقياس جودة المراجعة الخارجية على النحو التالي (العتيبي، 2009م، ص128):

المنهج الأول: قياس جودة المراجعة بطريقة غير مباشرة عن طريق استخدام وسائل بديلة من خلال بحث ارتباطات ذات علاقة بجودة المراجعة مثل حجم مكتب المراجعة، وسمعة المراجع الخارجي، وفترة التعاقد مع العميل، وتقديم خدمات بخلاف المراجعة والخبرة في صناعة العميل، ومعدل الدعاوى القضائية المتعلقة بعمل المراجع الخارجي.

المنهج الثاني: قياس جودة المراجعة بطريقة مباشرة، يقوم على أساس افتراض أن الإبلاغ عن المخالفات واحتمال اكتشاف الغش ينعكس على ملامح المراجعة مثل التجاوزات والأخطاء التي يرتكبها المراجعون (سهمدانة، 2015م، ص 577).

يتضح للباحثين أن اختلاف المقاييس المتعلقة بجودة المراجعة له علاقة مباشرة باختلاف مفاهيم جودة المراجعة، واختلاف الأطراف المهتمة بجودة المراجعة، وأن المناهج المستخدمة هي قياس جودة المراجعة متناقضان في دقة قياس الجودة، حيث أن المنهج الغير مباشر يستخدم مؤشرات ملموسة وحقيقية لقياس جودة المراجعة وبذلك فهو المقياس المناسب، بينما يستخدم المنهج الغير المباشر أسلوب رقابي ذاتي للمخالفات والأخطاء والتقرير عنها وهذا يتميز بعدم الثقة في القياس.

6. مفهوم المراجعة الداخلية:

عرفها مجمع المراجعين الداخليين بالولايات المتحدة الأمريكية على أنها: وظيفة يؤديها موظفون داخل المؤسسة، وتناول الفحص الانتقائي للإجراءات والسياسات والتقييم المستمر للخطط والسياسات الإدارية وإجراءات الرقابة الداخلية، وذلك بهدف التأكد من تنفيذ هذه السياسات الإدارية والتحقق من أن مقومات الرقابة الداخلية سليمة المعلومات سليمة ودقيقة وكافية (سرايا، ب.د، ص 3).

وعرفها البعض بأنها وظيفة تقييمية مستقلة تنشأ داخل التنظيم المعين بغرض فحص وتقييم الأنشطة التي يقوم بها هذا التنظيم (الصبات وآخرون، 1996م، ص 36).

أما الاتحاد الأوروبي فقد قدم تعريفاً نموذجياً للمراجعة الداخلية بأنها وظيفة تقييمية مستقلة وموضوعية يتم إنشاؤها داخل المنشأة لفحص وتقييم أنشطتها المختلفة وذلك بغرض مساعدة المسؤولين داخل المنشأة في القيام بمسؤولياتهم بدرجة عالية من الكفاءة والفعالية وذلك عن طريق توفير التحليل والتقييم والتوصيات والمشورة والمعلومات التي تتعلق بالرقابة على الأنشطة التي يتم فحصها (البشاري، 2008م ص 7).

كما عرفها معهد المراجعين الداخليين الأمريكي على أنها وظيفة تقييم مستقلة تنشأ من داخل المنشأة لفحص وتقييم كافة أنشطتها كخدمة للمنشأة بهدف مساعدة موظفي المنشأة للاضطلاع بمسؤولياتهم بجداره، حيث يقوم المراجعة الداخلية بتزويد الإدارة بالتحليلات والتقييمات والنصائح والإرشادات والمعلومات المتعلقة بالأنشطة التي تمت مراجعتها، ويتضمن هدف المراجعة الداخلية إيجاد نظام رقابة كفؤ بتكلفة معقولة (الحسان، 2008م، ص 57).

7. أهمية المراجعة الداخلية:

تتمثل أهمية المراجعة الداخلية في كبر حجم المنشآت وتعدد عملياتها، واضطرار الإدارة إلى تفويض السلطات والمسؤوليات إلى بعض الإدارات الفرعية بالمؤسسة، وحاجة إدارة المؤسسة إلى بيانات دورية ودقيقة لرسم السياسات والتخطيط وعمل القرارات، وحاجة إدارة المؤسسة إلى حماية وصيانة أموال المؤسسة من الغش والسرقة والأخطاء، وحاجة الجهات الحكومية وغيرها إلى بيانات دقيقة للتخطيط الاقتصادي، والرقابة الحكومية، والتسعيرة، وتطور إجراءات المراجعة من تفصيلية كاملة إلى اختبارية تعتمد على أسلوب العينة الإحصائية (جربوع، 2013م، ص 32)، ويرى (الشوارة، 1998م، ص 3) تطور حجم المنشآت وانتشارها جغرافياً وعلى نطاق واسع مما أدى إلى تباعد المسافة بين الإدارة العليا وبين كافة العاملين، وظهور الشركات المساهمة

وحاجة الجمعية العمومية إلى معلومات لسلامة استثمار أموالها وصحة وعدالة الإفصاح عن البيانات والقوائم والحسابات الختامية المنشورة، والاستقلال التنظيمي للإدارات ضمن الهيكل التنظيمي وتعدد المستويات الإدارية في المنشأة مما دفع بالأدارة إلى تفويض السلطات والمسؤوليات ومن ثم حاجة الإدارة للتأكد من سلامة استعمال السلطات وتحمل المسؤوليات المقابلة وفقاً للسياسات والنظم والإجراءات المعمول بها، وحاجة المجتمع إلى البيانات والمعلومات المثبتة في التقارير ولأجل التأكد من ذلك لا بد من سلامة نظام المراجعة الداخلية، وإن المراجعة الداخلية سوف ينظر إليها باعتبارها عنصر هام ومكمل للإجراءات الحاكمة في الشركات (عبدالرحمن، 2004م، ص 110)، وانتهاج أسلوب اللامركزية في الإدارة وقد لجأت الإدارة في المنشآت الكبيرة والمنتشرة جغرافياً إلى تفويض السلطات إلا أنه ما يزال يترتب على تلك الإدارات الالتزام بالسياسات والإجراءات وتحقيق الفعالية المطلوبة.

يرى الباحث أن أهمية المراجعة الداخلية تكمن في الآتي:

- أ. تكمن أهمية المراجعة الداخلية في كونها رقابة فعالة تساعد إدارة المؤسسة وملاكها على رفع جودة الأعمال وتقييم الأداء، والمحافظة على ممتلكات وأصول المؤسسة.
- ب. أنها تعتبر عين وأذن المراجع الخارجي، وأهم آليات التحكم المؤسسي، لذلك فقد ظهرت وتطورت وزادت أهميتها نتيجة لتضافر مجموعة من العوامل.

8. وظائف المراجعة الداخلية:

يرى الدكتور (غوالي، 2013، ص 32-33) أن وظائف المراجعة الداخلية تتمثل في الآتي:

- أ. **التحقق:** يهدف التحقق إلى التأكد من مدى صحة العمليات المحاسبية من حيث الدقة وسلامة وتوجيه المحاسبي جميع الأدلة والقوانين التي تثبت صدق ما تضمنته السجلات.
- ب. **التحليل:** يقصد به تحليل السياسات الإدارية وإجراءات الرقابة الداخلية والحسابات والإجراءات المحاسبية والمستندات والسجلات والتقارير التي تقع داخل نطاق الفحص.
- ت. **الالتزام:** ويقصد به الالتزام بالسياسات الإدارية المرسومة وأداء العمليات وفق للطرق والنظم والقرارات الإدارية حتى يتحقق الانضباط بالتنظيم.

ث. **التقييم:** وهو التقرير الشخصي الواعي عن مدى كفاية وفعالية واقتصادية السياسات والإجراءات التي تسيير عليها الشركة وما لديها من تسهيلات بقصد ترشيد الأداء الوظيفي وتطويره ويقتضي التقييم جمع البيانات والمعلومات.

ج. **التقرير:** تقرير المراجع الداخلي يدرج المشكلة وأهميتها وطريقة معالجتها وما توصل إليها من نتائج وتوصيات ويفضل عرض التقرير عن المسئول عن النشاط محل الفحص لتجنب تشويه الحقائق أو سوء تقدير عن بعض الأمور، تتمثل قدرة المراجع الداخلي في العرض الواعي والواقع لنتائج ما قام به من فحص.

9. قواعد السلوك المهني للمراجعة الداخلية والممارسة المهنية للمراجعة الداخلية:

فيما يلي يستعرض الباحث علاقة قواعد السلوك المهني للمراجعة الداخلية وتطوير الممارسة المهنية للمراجعة الداخلية:

أ. **تأثير الموضوعية والاستقلالية التي يتمتع بها المراجع الداخلي على الممارسة المهنية للمراجعة الداخلية:**

أشارت العديد من الدراسات أن هنالك تأثير للموضوعية والاستقلالية التي يتمتع بها المراجع الداخلي على الممارسات المهنية للمراجعة الداخلية بدرجة متوسطة، إذ أن هنالك أهمية لمقاومة المراجع الداخلي للتأثيرات الجانبية عند القيام بتنفيذ أعماله واستقلاله وحياديته وكذلك قدرته على تجنب العلاقات التي تعرضه لهيمنة أطراف أخرى وتفضيله لمصالحه الشخصية وتغليبها على مصلحة الشركة، كما أشارت الدراسات إلى أن من إيجابيات الفضائح المالية أنها بينت عدم وجود قواعد موضوعية ومستقلة في المجال المحاسبي وأن أنظمة المحاسبة المعمول بها ما هي إلا صورة من الاتفاقيات التي تستلزم إصلاحا حقيقيا يمكن تجنب هذه الانحرافات، خاصة الممارسات التي تهدف لعرض حسابات وهمية تتم بطرق خاصة تتبعها المؤسسة المعنية (فاتح، 2007م، ص 131).

ب. **تأثير الأمانة والاستقامة التي يتمتع بها المراجع الداخلي على الممارسة المهنية للمراجعة الداخلية:**

أشارت نتائج العديد من الدراسات أن هنالك تأثير للأمانة والاستقامة التي يتمتع بها المراجع الداخلي على تطوير الممارسة المهنية للمراجعة الداخلية وأن هذا التأثير كان بدرجة عالية، إذ بينت النتائج أهمية قدرة المراجع الداخلي على التحرر من المؤثرات غير المهنية لأداء عمله، ومراعاته لكرامة المهنة وعدم القيام بأي

عمل يسبيء لسمعة مهنة المراجعة الداخلية، إضافة إلى أهمية سلوك المراجع الداخلي في تحديد أتعابه لأساليب تؤثر على استقامته، مثل الأتعاب المشروطة أو المحتملة، وكذلك قدرته على إتباع المبادئ المحاسبية الموضوعة في صورة معايير معتمدة في التطبيق المحاسبي (Alles, 2004, P183).

ت. تأثير الكفاءة المهنية التي يتمتع بها المراجع الداخلي على الممارسة المهنية للمراجعة الداخلية:

أشارت نتائج الدراسات التي قام بها العديد من الكتاب والباحثون إلى وجود تأثير للكفاءة المهنية التي يتمتع بها المراجع الداخلي على الممارسة المهنية للمراجعة الداخلية على جودة الممارسة المهنية للمراجعة الداخلية، وإن هذا التأثير بدرجة عالية، إذ بينت النتائج أهمية توفر الكفاءة المهنية المناسبة لقيام المراجع الداخلي بعمله، وضرورة توفر الخبرة المناسبة لديه للقيام بأعمال المراجعة، وكذلك معرفته التامة ودرايته الجيدة بأعمال المراجعة، كما بينت بعض الدراسات أهمية دور التأهيل العلمي والعملية للمراجع الداخلي، مع الاهتمام بالجانب الأخلاقي في تطوير مهنة المراجعة وذلك على النحو الذي يرقى بمستوى فاعلية وكفاءة الأداء (سعيد، 2007م، ص102).

مما سبق يستنتج الباحث ما يلي:

- إن قواعد وآداب السلوك المهني للمراجعة الداخلية تسهم في تقديم أعمال المراجعة الداخلية في الوقت المناسب ودون تأخير.
- وإنها تساهم في جعل المعلومات المقدمة من المراجع الداخلي تتصف بالشمولية والفاعلية والكفاءة.
- إن قواعد سلوك وآداب مهنة المراجعة الداخلية تسهم في تحسين جودة المعلومات لمستخدميها.
- وأنها تساهم في تحسين وتطوير نوعية المعلومات المقدمة لمتخذي القرارات.
- وإن قواعد السلوك المهني للمراجعة الداخلية تسهم في تقديم معلومات صادقة ومحايدة وخالية من التحيز.
- وإن قواعد السلوك المهني للمراجعة الداخلية تساهم بصورة فعالة في تطوير الممارسة المهنية للمراجعة الداخلية.

رابعاً: الدراسة الميدانية:

يتكون مجتمع البحث من العاملين في المصارف السودانية، ذلك للحكم على قواعد السلوك المهني للمراجعة ودورها في تطوير الممارسة المهنية للمراجعة الداخلية، حيث تم اختيار عينة الدراسة بصورة عشوائية من مجتمع الدراسة عدد (60) استبانة على المستهدفين واستجابة (60) فرداً أي نسبة الاستبانة المستردة بلغت (100%) وهذه النسبة العالية تؤدي إلى قبول نتائج الدراسة وبالتالي تعميمها على مجتمع الدراسة.

1. تحليل بيانات الاستبانة:

المحور الأول: "استقلالية المراجع"

الجدول (1)

الإحصاء الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الأول

م	العبارات	الوسط الحسابي	المنوال	التفسير
1	المراجع الداخلي مستقل عند وضع برنامج المراجعة.	3.92	4	أوافق
2	المراجع الداخلي مستقل عند تنفيذ عملية المراجعة.	3.42	4	أوافق
3	تجنب المراجع الداخلي العلاقات التي تعرضه لهيمنة أطراف أخرى.	3.52	4	أوافق
4	استقلال المراجع الداخلي في تكوين الرأي المهني بشأن مهام عملية المراجعة.	4.24	5	أوافق بشدة
5	تقديم المعلومات إلي أصحاب المصالح بما يضمن استمرارية الشركة المساهمة.	4.19	5	أوافق بشدة
6	مقاومة المراجع الداخلي لتأثيرات إدارة الشركة عند قيامه بفحص ومراجعة التقارير المالية.	3.86	4	أوافق
7	أداء المراجع الداخلي لمهامه في إطار نطاق العمل المحدد.	4.18	5	أوافق بشدة

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2020م

من خلال الجدول (1) نلاحظ أن الإحصاءات الوصفية للعبارات المحور الأول التي ينص على "استقلالية المراجع" فإن الأوساط الحسابية له تقع في المدى ما بين (3.42 - 4.24) والمنوال (4-5) لجميع العبارات وحسب المقياس الخماسي ليكرت فإن إجابات المبحوثين هي الموافقة والموافقة بشدة.

المحور الثاني: " الكفاءة المهنية للمراجع"

الجدول (2)

الإحصاء الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات المحور الثاني

م	العبارات	الوسط الحسابي	المنوال	التفسير
1	توفر المؤهل العلمي المناسب لدي المراجع الداخلي للقيام بعملية المراجعة.	4.03	4	أوافق
2	توفر الخبرة العملية للمراجع الداخلي عند القيام بعملية المراجعة.	3.55	4	أوافق
3	مشاركة المراجع الداخلي في المؤتمرات العلمية التي تعقدها الجهات المهنية.	3.88	4	أوافق
4	متابعة المراجع الداخلي للمستجدات المهنية في مجال المهنة.	4.05	4	أوافق
5	بذل المراجع الداخلي العناية المهنية الواجبة عند أداء عملية المراجعة.	3.72	4	أوافق
6	الإلمام التام بالمهارات المحاسبية الخاصة بمراجعة التقارير المالية.	3.83	4	أوافق
7	التخطيط السليم من قبل المراجع الداخلي لعملية المراجعة.	3.80	4	أوافق

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2020م

من خلال الجدول (2) يلاحظ الباحث أن الإحصاءات الوصفية للعبارات المحور الذي ينص على "الكفاءة المهنية للمراجع" فإن الأوساط الحسابي له تقع في المدى ما بين (3.50 – 4.05) والمنوال (4) لجميع العبارات وحسب المقياس الخماسي ليكرت فإن إجابات المبحوثين هي موافق.

المحور الثالث: " تطوير الممارسة المهنية للمراجعة الداخلية "

الجدول (3)

الإحصاء الوصفي والوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات المحور الثالث

م	العبارات	الوسيط الحسابي	المنوال	التفسير
1	تحسين الالتزام بمعايير المراجعة الداخلية بالشركات المساهمة.	4.09	5	أوافق بشدة
2	تقديم تقارير المراجعة الداخلية خلال التوقيت اللائم لذلك .	4.00	5	أوافق بشدة
3	تطوير نوعية المعلومات المقدمة للشركات المساهمة .	4.45	4	أوافق
4	تقليل مخاطر المراجعة الداخلية .	4.62	4	أوافق
5	تحسين جودة التقارير المالية بالشركات المساهمة.	4.32	4	أوافق
6	زيادة الثقة في تقارير المراجعة الداخلية للشركات المساهمة.	4.43	4	أوافق
7	تقليل النقص في عرض الخدمات ومسؤوليات المراجع الداخلي عند طلب أصحاب مصلحة الشركة في التقارير المالية .	4.82	4	أوافق

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2020م

من خلال الجدول (3) يلاحظ الباحث أن الإحصاءات الوصفية للعبارات المحور الخامس التي ينص على " تطوير الممارسة المهنية للمراجعة الداخلية " فان الأوساط الحسابي له تقع في المدي ما بين (4.00-4.82) والمناول (4-5) لجميع العبارات وحسب المقياس الخماسي ليكرت فان إجابات المبحوثين هي الموافقة والموافقة بشدة.

2. اختبار الفرضيات:

سيتم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط والمتعدد واختبار (t) لاختبار الفرضيات لمعرفة دلالة الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات كل فرضية.

أ. اختبار الفرضية الأولى:

تنص الفرضية الأولى من فرضيات الدراسة على الآتي: " هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين استقلالية المراجع وتطوير الممارسة المهنية للمراجعة الداخلية للمصارف السودانية".

تهدف هذه الفرضية إلى بيان دور استقلالية المراجع و تطوير الممارسة المهنية للمراجعة الداخلية، وللتأكد من صحة الفرضية سيتم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط في بناء النموذج حيث تم تحديد الاستقلالية كمتغير مستقل ممثل بـ (x1) و تطوير الممارسة المهنية للمراجعة الداخلية كمتغير تابع ممثل بـ (y) وذلك كما في الجدول الآتي:

الجدول (4) :نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس الفرضية الأولى

معاملات الانحدار	اختبار (t)	القيمة الاحتمالية (Sig)	التفسير
$\hat{B}_0$	2.029	4.899	0.000
$\hat{B}_1$	0.550	9.942	0.000
معامل الارتباط (R)	0.53		
معامل التحديد (R^2)	0.28		
اختبار (F)	35.304		النموذج معنوي
$\hat{y} = 2.029 + 0.550x_1$			

المصدر : إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2020م

أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي قوي بين استقلالية المراجع كمتغير مستقلة وتطوير الممارسة المهنية للمراجعة الداخلية كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.53) بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.28)، هذه القيمة تدل على أن استقلالية المراجع كمتغير مستقلة تساهم بـ (28%) في تطوير الممارسة المهنية للمراجعة الداخلية (المتغير التابع) نموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة اختبار (F) (35.304) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000)، و 2.029: متوسط تطوير الممارسة المهنية للمراجعة الداخلية عندما استقلالية المراجع يساوي صفراً، 0.550: وتعني زيادة استقلالية المراجع وحدة واحدة تطوير الممارسة المهنية للمراجعة الداخلية بـ 55% مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الأولى والتي نصت على أن: "هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين استقلالية المراجع وتطوير الممارسة المهنية للمراجعة الداخلية" قد تحققت.

ب. اختبار الفرضية الثانية:

تنص الفرضية الثانية من فرضيات الدراسة على الآتي: "هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الكفاءة المهنية للمراجع وتطوير الممارسة المهنية للمراجعة الداخلية للمصارف السودانية". تهدف هذه الفرضية إلى بيان الكفاءة المهنية للمراجع و تطوير الممارسة المهنية للمراجعة الداخلية، وللتأكد من صحة الفرضية سيتم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط في بناء النموذج حيث تم تحديد الكفاءة المهنية للمراجع كمتغير مستقل ممثل بـ (X1) تطوير الممارسة المهنية للمراجعة الداخلية كمتغير تابع ممثل بـ (Y) وذلك كما في الجدول الآتي:

الجدول (5)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس الفرضية الثانية

معاملات الانحدار	اختبار (t)	القيمة الاحتمالية (Sig)	التفسير
$\hat{B}_0$	1.704	3.320	معنوية
$\hat{B}_1$	0.597	5.426	معنوية
معامل الارتباط (R)	0.50		
معامل التحديد (R^2)	0.25		
اختبار (F)	29.426		النموذج معنوي
$\hat{y} = 1.704 + 0.597x_2$			

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2020م

أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي قوي بين الكفاءة المهنية للمراجع كمتغير مستقلة وتطوير الممارسة المهنية للمراجعة الداخلية كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.50) بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.25)، هذه القيمة تدل على أن الكفاءة المهنية للمراجع كمتغير مستقلة تساهم بـ (28%) في تطوير الممارسة المهنية للمراجعة الداخلية (المتغير التابع) نموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة اختبار (F) (29.426) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000)، و 1.704: متوسط تطوير الممارسة المهنية للمراجعة الداخلية عندما الكفاءة المهنية للمراجع يساوي صفراً، 0.597: وتعني زيادة الكفاءة المهنية للمراجع وحدة واحدة تطوير الممارسة المهنية للمراجعة الداخلية بـ 50% مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الثانية والتي نصت على أن: " هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الكفاءة المهنية للمراجع وتطوير الممارسة المهنية للمراجعة الداخلية للمصارف السودانية" قد تحققت.

الخاتمة:

1. النتائج:

من خلال البحث توصل الباحث للنتائج التالية:

- أ. الاستقلالية التي يتمتع بها المراجع الداخلي عند وضع برنامج المراجعة ساهمت في تطوير الممارسة المهنية للمراجعة الداخلية.
- ب. الاستقلالية التي يتمتع بها المراجع الداخلي عند تنفيذ عملية المراجعة زادت من الالتزام بمعايير المراجعة بالمصارف السودانية.
- ت. توفر المؤهل العلمي المناسب لدى المراجع الداخلي للقيام بعملية المراجعة ساهمت في تطوير نوعية المعلومات المقدمة للمصارف السودانية.
- ث. توفر الخبرة العملية للمراجع الداخلي عند القيام بعملية المراجعة ساهمت في تحسين جودة التقارير المالية بالمصارف السودانية.
- ج. قيام المراجع الداخلي بتنفيذ عملية المراجعة بمستوى عال من الاستقامة ساعدت على تقييم فعالية أداء الرقابة الداخلية بالمصارف السودانية.
- ح. وجدت علاقة ذات دلالة إحصائية بين الكفاءة المهنية للمراجع وتطوير الممارسة المهنية للمراجعة الداخلية بالمصارف السودانية.
- خ. وجدت علاقة ذات دلالة إحصائية بين استقلالية المراجع وتطوير الممارسة المهنية للمراجعة الداخلية.

2. التوصيات:

من خلال النتائج السابقة أوصي بالآتي:

- أ. ضرورة زيادة الوعي بالمعايير الدولية للمراجعة وكيفية تطبيقها بين المحاسبين والمراجعين والإداريين في المصارف السودانية.
- ب. ضرورة زيادة وعي المراجعين الداخليين في المصارف السودانية بقواعد السلوك المهني للمراجعة وأهمية الالتزام بها.
- ت. تدريب المراجعين الداخليين بالمصارف على كيفية الاستفادة من التزامهم بقواعد السلوك المهني للمراجعة في تطوير الممارسة المهنية للمراجعة الداخلية.

ث. الاهتمام بأقسام المراجعة الداخلية بالمصارف السودانية وزيادة عدد المراجعين العاملين بها بما يتناسب مع حجم تلك المصارف وتوسع أنشطتها.

ج. إنشاء جهاز رقابي داخل ديوان المراجعة القومي للإشراف على مدى التزام المراجعين الداخليين بجميع المؤسسات بقواعد السلوك المهني وأخلاقي ومحاسبة المقصرين.

قائمة المصادر والمراجع:

المراجع باللغة العربية:

- أبو حجر، سامح رفعت، رويحة، إيمان أحمد محمد، 2010م، دور المراجعة الداخلية كآلية لتقويم نظم الرقابة الداخلية في ظل تطبيق حوكمة الشركات في مصر، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي الخامس لقسم المحاسبة كلية التجارة - جامعة القاهرة، المحاسبة في عالم متغير "المحاسبة في مواجهة التغيرات الاقتصادية والسياسية المعاصرة"، ص 1-28.
- المطيري، عبد الرحمن مخلد سلطان، 2012م، قواعد وآداب مهنة التدقيق وأثرها على جودة عملية التدقيق، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، عمان.
- سعودي، حفصية، 2015م، فعالية وأداء وظيفة المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر بالمؤسسة الاقتصادية، دراسة ميدانية، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر.
- الصبان، وهلال، محمد سمير، وعبد الله، 1998م، الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات، الاسكندرية: الدار الجامعية، ص 143.
- عثمان، عبد الرزاق محمد، 1999، أصول التدقيق والرقابة الداخلية، الطبعة الثانية، الموصل: دار الكتب للطباعة والنشر، ص 3.
- التميمي، هادي، 2006م، مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعلمية، الطبعة الثالثة، عمان: دار وائل للنشر، ص 63.
- الجيلي، مقداد أحمد، ورمو، وحيد محمود، 1996م، مشاكل الالتزام بقواعد سلوك مهنة المحاسبة والتدقيق: إشارة خاصة إلى العراق، مجلة تنمية الرافدين، مجلد (18)، العدد (48)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ص 196.

- أردني، طه أحمد حسن، 2007م، التحديات التي تواجه أخلاقيات مهنة المحاسبة في العراق: دراسة لآراء مجموعة من المحاسبين في مدينة الموصل، مجلة تنمية الرفدين، مجلد (29)، العدد (85)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ص6.
- جمعة، أحمد حلمي، 2006م، الالتزامات الأخلاقية المهنية: دليل من الأردن، المؤتمر العلمي السنوي السادس، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة، ص2.
- عمر، محمد عبد الحليم، 2000م، الأخلاق الإسلامية والمحاسبة، ندوة القيم الأخلاقية الإسلامية والاقتصاد، مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، القاهرة: 10-11 من المحرم 1421هـ، ص ص7-8.
- جمعة، أحمد حلمي، 2009م، المدخل إلى التدقيق والتأكيد الحديث، الطبعة الأولى، عمان: دار الصفاء للنشر والطباعة والتوزيع، ص 105-106.
- محمود، طارق عبد العال، وعبد المنعم، صفوت محمد، د.ت، معايير وإرشادات المراجعة "معايير تقرير المراجع وأخلاقيات المهنة"، القاهرة: دن، ص124.
- الراوي، شيماء محمد سمير، 2007م، دور الالتزامات الأخلاقية لمهنة المحاسبة في تحقيق الإبداع المحاسبي: دراسة استطلاعية، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ص47.
- جربوع، يوسف محمود مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق، عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ص32.
- الشواورة، فيصل، 1998م، فلسفة وميكانيكية عمل التدقيق الداخلي، مجلة الأسمدة العربية، عدد 19، عمان، ص 3
- عبدالرحمن، سوزان جمال الدين، 2004م، مدى التفاعل بين لجان المراجعة والمراجعة الداخلية وأثر ذلك على فاعلية الاجراءات الحاكمة في الشركات المساهمة المصرية، جامعة المنصورة، كلية التجارة، المجلة المصرية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد الثامن والعشرون، العدد الرابع، ص110
- غوالي، محمد بشير، 2013م، دور المراجعة في تفعيل نظام الرقابة الداخلية داخل المؤسسة، رسالة ماجستير في المحاسبة، غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، ص32-33.

- سعيد، سلوى غالب، 2007م، دراسة تحليلية لدور التأهيل العلمي والعملية للمحاسبين القانونيين على تطوير أداء مهنة المحاسبة والمدققة في الجمهورية اليمنية، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ص102.
 - فاتح، سرديوك، 2007م، دور المدقق الخارجي للحسابات في النهوض بمصداقية المعلومات المحاسبية، دراسة ميدانية، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية الدراسات الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص 131.
 - عبد الهادي، جزولي سمر، (2019م)، إطار مقترح لمعالجة المشاكل المحاسبية للتوريق في ظل حوكمة الشركات، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلوان، ص ص80-81.
 - القليطي، إبراهيم عبد المجيد علي، 2018م، دراسة واختبار تأثير الحوكمة وخصائص الشركات على جودة المراجعة الخارجية، بالتطبيق على الشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية المصرية، القاهرة: جامعة المنوفية، كلية التجارة، مجلة آفاق جديدة للدراسات التجارية، العدد 3 و4، ص 21.
 - العتيبي، سالم بن عبد الله، 2009م، جودة المراجعة كأحد دعائم آليات الحوكمة، القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة، مجلة الفكر المحاسبي، العدد2، ص 128.
- المراجع باللغة الانجليزية:

- Ali ..1MohamedI, **Standards of profession alpracticeandprofessional conductof hibernal**. InstituteofWestAsianStudies, journalifAdvances inNaturalandAppliedSciences, Vol.6, No.6, 2012, pp 930–935
- Kabugho .M, **ethicsandqualityofinternalaudit, acasestudy ofSelecteddistrictlocalauthoritiesin Uganda**, 2012
- Alles, M. Get. Al., **Restoring auditor credibility: tertiary monitoring and logging of continuous assurance systems**, International Journal of Accounting Information Systems, Vo.5, No.2, New York, 2004,p183